قيمة المحلي تتراوح بين 150 و 200 دينار حسب الحجم والعمر والوزن

أسعار الأضاحي «ولعت» .. و«النعيمي» الأغلى والأندر

كبش العيد بإنتظار الزبون

بائعو الأضاحي جاهزون لعيد الأضحى المبارك

أسواق الماشية في البلاد تعج بالأضاحي

يتصدر الخروف «النعيمي» المحلي جميع فئات الأضاحي بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك فعلى الرغم من ثمنه المرتفع وندرته في بعض الاحيان فإن كثيرا من المواطنين يفضلونه عن غيره تقربا لله تعالى باختيار أفضل انواع الاضاحي.

وتكتظ أسواق المواشي بفئات مختلفة من الاضاحي مثل «الشفالي» و«المهجن» و«النعيمي» الاردني وغيرها إلا أن المحلي يتصدر المشهد ويبقى الأكثر طلبا بالرغم من ندرته وارتفاع سعره.

وفي هذا الصدد قال عدد من المواطنين والتجار في لقاءات متفرقة مع «كونا» أمس الأحد إن الاضحية سنة مؤكدة ومن شروطها أن تكون خالية من العيوب التي نهى عنها النبي «صلى الله عليه وسلم».

وأكد تاجر الاضاحي عبدالله الشمري أن جميع فئات الاضاحي تتوافر حاليا لكن الطلب يزداد على «النعيمي» المحلي والسعودي غير أن اعدادها لا تغطي جميع الطلبات مبينا أن اسعار المحلي تتراوح من 150 الى 200 دينار حسب الحجم والعمر والوزن أما الاردني والسوري فأسعارها من 110 الى 150 دينارا.

وأضاف الشمري أن الاضاحي من فئة «المهجن» و«الاسترالي» و«الشفالي» متوفرة وأسعارها من 70 الى 110 دنانير الا أن كثيرا من المواطنين لا يفضلونها لعدة أسباب منها «أنهم لا يعرفون مذاقها وطريقة تربيتها في موطنها».

ولفت الى أن الماشية المحلية لا يمكنها تغطية السوق فهي محدودة بسبب تكلفة تربيتها من ناحية الاعلاف اضافة الى أن أغلب مربيها يبيعون «النعيمي» بعمر 3 شهور وهو عمر لا ينفع مع الاضحية إذ أن الاضحية لا بد وأن تكون من عمر ستة شهور فما فوق لذا يتم تلبية حاجة السوق من الاضاحي المستوردة.

من جهته أوضح بائع الاضاحي أحمد الرشيدي أنه في هذه الايام يكثر الغش من خلال بيع الخروف «الشفالي» على أنه «نعيمي» محلي إذ يستغل عدد من الباعة جهل البعض وعدم خبرة البعض الآخر نظرا لتشابه الشكل.

وأوضح الرشيدي أن «النعيمي» يتميز عن «الشفالي» برأسه الكبير ولونه وصوفه الناعم قائلا إن قليلا من المشترين يستطيعون التفريق بين النوعين لافتا الى أن «الشفالي» رأسه صغير وغالبا ما يكون لونه أبيض وقصير القامة إذا ما قورن بالمحلي.

بدوره قال المواطن نايف ذياب إن الاضحية لا تذبح الا مرة كل عام لذا فإنه يفضل «النعيمي» المحلي دون سواه مهما غلا ثمنه لاعتبارات شرعية بحيث تكون الأضحية مكتملة المواصفات.

أما المواطن سعود سعد فقال إن المحلي يتميز بمذاقه الطيب مؤكدا تفضيله لهذا النوع ليكون أضحية العيد فهي سنة نبوية ومن شعائر الله عز وجل.

من جانبه أكد المواطن بدر العتيبي حرصه الدائم على شراء «النعيمي» المحلي أو السعودي «لأنه من أجود انواع اللحوم من بين فئات الاضاحي كلها» مبينا عدم تفضيله الاضاحي المستوردة.

7 قوانين ترسم تتمات

منها تفسير قانون المسيء، وتمثيل المرأة في البرلمان، وحل قضية البدون، وإنشاء الجهاز المركزي للجنسية، إلى جانب تقديمه أسئلة برلمانية لوزير الخارجية، تتعلق بـ «التدخل في انتخابات اللجنة الأولمبية الآسيوية».

وقال الغانم إنه تقدم باقتراح بقانون بتفسير تشريعي يخص قانون المسيء، لتثبيت ما ذكرناه سابقا منذ صدور القانون من عدم تطبيقه بأثر رجعي.

وأوضح أن هذا الاقتراح بقانون نوعي لأنه اقتراح بتفسير تشريعي وأن آخر مرة استخدم فيها هذا النوع من الاقتراحات في عام 1986، من قبل النواب السابقين صالح الفضالة ود. يعقوب حياتي ومشاري العنجري وخميس عقاب وحمد الجوعان لتوضيح تفسير إحدى مواد الدستور.

أضاف: «بالنسبة لي منذ إقرار القانون في المجلس كان واضحا لدينا أن القانون لا يسري بأثر رجعي ولا يسري على الجرائم التي حصلت قبل صدور القانون».

ولفت إلى أن «هذا الكلام ذكرته في جلسة مجلس الأمة في 22 يونيو 2016 وكررته بعد أن نشر القانون في الجريدة الرسمية في 29 يونيو بتصريح للصحفيين في 3 يوليو 2016 وكانت هناك مقابلة تلفزيونية في 16 أكتوبر وفي تصريحات عدة كنت أؤكد أن القانون لا يسري بأثر رجعي وليس الهدف منه إقصاء أطراف أو أشخاص».

وذكر أنه حصل اختلاف في الآراء وتباين في الأحكام الصادرة من محكمة التمييز والمحكمة الدستورية وبالتالي فإن التشريع التفسيري هو الذي يعبر عن نية المشرع الحقيقية.

وقال الغانم: «أنا أتحدث عن حل يقطع الشك باليقين ويمنع الاختلاف في التفسير» حتى لا يتم الدخول في إشكالية إلغاء القانون وكي لا نلغي من يسيء إلى الذات الأميرية وهذا الأمر لا يستقيم مع المنطق والواقع وتجنبا لرد القانون من القيادة السياسية وهذه الأمور تحصل في السياسة.

أضاف: «إنني لم أكن من مقدمي هذا القانون ولكن بما أنني كنت رئيسا لمجلس الأمة أثناء صدوره فأتقدم بهذا الاقتراح بقانون بالتفسير التشريعي لمادة واحدة من القانون والتي تنص على أنه «لا يسري حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بأثر رجعي، ويكون تطبيقها على الجرائم التي وقعت بعد صدور القانون».

وأكد أن هذا التفسير سيجعله واضحا لا لبس فيه وأن من يعتقد بأنه يحصل سوء فهم بأن الجرائم التي حصلت قبل صدور القانون ولكن أحكامها صدرت بعد صدور القانون قد يطبق عليها قانون المسيء فإن هذا واضح في الفقرة الرابعة من المذكرة التفسيرية والتي تنص على أنه «من البديهي ألا يتم تطبيق القانون بأثر لا رجعي، ولا يسري على الجرائم التي وقعت قبل صدور القانون، وإن صدرت أحكام هذه الجرائم بعد صدور القانون ونشره في الجريدة الرسمية».

وأوضح أن آلية إقرار الاقتراح بالقانون في شأن طلب التفسير، هي نفسها الآلية المتبعة في إقرار الاقتراح بقانون بأن يحال إلى اللجنة المختصة وهي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ثم إلى مجلس الأمة ويتم التصويت عليه في المداولتين.

وقال: «بهذه الطريقة لا يُخشى من رد القانون لأنه تفسير ولا يرد على الأقل من الناحية النظرية ولا يرد بسبب تراجع من قبل السلطة، لأن الاقتراح بالقانون بطلب التفسير يعبر عن نية المشرع وأنا رئيس مجلس الأمة أثناء صدور هذا التشريع»، مؤكدا أن هذا الطلب ينهي أي خلاف في التفسير وتعدد الآراء.

وأوضح «إن إنجاز الاقتراح في اللجنة المختصة هو مسؤولية الزملاء أعضاء اللجنة التشريعية، ويمكن الانتهاء من القانون في أول جلسة لمجلس الأمة وبسهولة وهذه مسؤولية أغلبية أعضاء المجلس التي لا أملكها وإنما أملك نفسي كعضو مجلس أمة وسأمارس كل صلاحياتي وأدواتي الدستورية».

وفي شأن الإصلاح السياسي أعلن الغانم عن تقدمه بالاقتراحات بقوانين المتعلقة بالهوية الوطنية التي سبق أن قدمها في مجالس سابقة ووعد الناخبين بإعادة تقديمها سواء ما يتعلق بالحل الشامل والعادل لقضية البدون والتي سبق أن قدمه في المجالس السابقة وأيضا ما يتعلق بإنشاء الجهاز المركزي لشؤون الجنسية.

أضاف أنه تقدم باقتراح بقانون جديد سبق أن تحدث عنه في الاتحاد البرلماني الدولي سابقا وكان سببا في ارتفاع مرتبة الكويت برلمانيا في الخارج وهو الاقتراح المتعلق بتمثيل المرأة في مجلس الأمة.

وأشار إلى «وجود امرأة واحد فقط في المجلس الحالي وهي الأخت الفاضلة جنان بوشهري، وفي المجالس السابقة كان عدد النساء صفرا أحيانا وأعلى رقم بلغته مقاعد المرأة 4 مقاعد وهذا الأمر خطأ لأن أكثر من 50 بالمئة في المجتمع من النساء».

أضاف أن هذا الأمر يسبب لنا حرجا في المؤتمرات الخارجية وقد يعطل نوعا ما التمثيل الحقيقي والتجسيد لدور المرأة في المجتمع.

وأوضح أن الاقتراح الذي تقدم به ينص على أنه «تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم 35 المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي: وعند إجراء أي انتخابات عامة يجب ألا يقل عدد الفائزين من الذكور أو الإناث في كل دائرة انتخابية عن خمس المقاعد المقررة للدائرة».

وأكد أنه تقدم بالاقتراح بهذه الصيغة حتى يتلافى المحاذير الدستورية وفي الوقت نفسه يضمن أن يكون 20 بالمئة من التمثيل على الأقل لأحد الجنسين إذا كان غير ممثل في الدائرة.

ورأى الغانم أن المقترح سينصف المرأة ويساعد على ترشح عدد أكبر من النساء اللاتي يعزف الكثير منهن عن خوض الانتخابات بسبب تضاؤل الفرص.

وأعلن الغانم أيضا عن أنه تقدم أيضا باقتراح بقانون بشأن إنشاء المحكمة الدستورية وهو اقتراح سبق أن تقدم به النائب السابق يوسف الفضالة وآخرون، وينحصر فقط في جزئية أن يتم البت في مراسيم حل مجلس الأمة قبل الانتخابات حتى لا يتحمل الشعب الكويتي والناخبون وزر وأخطاء الحكومة في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لمراسيم الحل.

وكشف عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن «البديل الاستراتيجي»، وفقا للنسخة التي سبق أن تقدم بها النواب د. خليل أبل وأحمد لاري وآخرون في مجالس سابقة، مؤكدا أن هذا الاقتراح يحقق نوعا من العدالة ويزيد رواتب 90 بالمئة من أبناء الشعب الكويتي إذا طبق بما يحقق مبدأ العدالة والتوازن.

ورأى أن هذا الاقتراح أولوية يجب أن ينجزها المجلس ضمن حزمة تحسين معيشة المواطن.

وتقدم الغانم باقتراح بشأن مكافآت الطلبة في الجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي الدارسين في داخل البلاد، وينص على أن يتم ربط مكافآت الطلبة بمعدلاتهم التراكمية وذلك من أجل تحفيز الطلبة على زيادة تحصيلهم العلمي والتميز.

وبين أنه وزملاءه النواب دعموا زيادة مكافآت الطلبة الدارسين في الخارج نظرا لاحتياجاتهم وهم يستحقون هذه الزيادات، ولكن تم نسيان الطلبة الدارسين داخل الكويت.

وأشار إلى أن الاقتراح سبق أن تقدم به النائب السابق ناصر الدوسري وآخرون ولكن تم التعديل عليه فيما يتعلق بربط المكافأة بالمعدل التراكمي.

وفي الشأن الرقابي أعلن الغانم عن توجيه عدد من الأسئلة البرلمانية، ومن أهمها سؤال إلى وزير الخارجية حول ما يتردد عن قيام وزارة الخارجية باستقبال عدد من ممثلي سفارات بعض الدول الآسيوية وقيام بعض السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية بالتدخل في انتخابات مجلس إدارة المجلس الأولمبي الآسيوي المزمع عقدها في بانكوك بتاريخ 8 يوليو المقبل، ومحاولة التأثير على قرارات اللجان الأولمبية في تلك الدول.

وبين أن هذه الانتخابات يترشح فيها مرشحان كويتيان هما الأخوان الفاضلان السيد حسين المسلم والشيخ طلال الفهد.

وشدد على أن قانون الرياضة رقم 87 لعام 2017 والميثاق الأولمبي ومدونة الأخلاق للمجلس الأولمبي الآسيوي واللجنة الأولمبية ولوائح الانتخابات للمجلس الأولمبي الآسيوي كلها تحظر بشكل قاطع أي تدخل حكومي بأي شكل من الأشكال في شؤون الهيئات الرياضية وعلى وجه الخصوص التدخل في شؤون انتخابات مجالس إداراتها.

وأشار إلى خطورة هذه الإجراءات إن صحت هذه المعلومات موضحا أنه سأل عما إذا كان بالفعل قد تم استقبال عدد من ممثلي بعض سفارات الدول الآسيوية في الكويت خلال الفترة من 1 مايو 2023 حتى تاريخ توجيه السؤال، وهل تم الطلب منهم دعم ترشح أي من المذكورين في الانتخابات المشار إليها أعلاه، وهل تم الطلب من أي من سفارات دولة الكويت الموجودة في دول آسيا وأعضاء البعثات الدبلوماسية دعم ترشح أي من المذكورين في الانتخابات المشار إليها أعلاه بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقال إنه طلب في سؤاله التالي: إذا كانت الإجابة الإيجاب على أي مما سبق فيرجى موافاتنا باسم المرشح الذي تم طلب دعم ترشيحه وهل منح أي ممن طلب منهم دعم أي من المرشحين المذكورين أي نوع من المزايا المادية أو العينية بأي شكل من الأشكال مقابل الدعم.

وشدد على أنه أمر خطر جدا أن تجير أجهزة الدولة لمخالفة قانون الدولة والقوانين الدولية من أجل أي شخص أيا كان، مبينا أن الانتخابات يفترض أن تكون نزيهة ولا تتدخل بها الهيئات والجهات الحكومية بأي شكل من الأشكال.

أضاف أنه طلب في سؤاله البرلماني من وزير الخارجية إفادته في حال كانت هذه الأمور تمت بتعليمات أن يذكر له ممن هي التعليمات وعلى أي أساس جاءت هذه التعليمات مع تزويده بأي وثائق تدعم هذا الادعاء.

مطالبة بـ «صندوق وطني»

وينتهي الصندوق من مهمته في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز مدها بمرسوم».

ويكون للصندوق ميزانية ملحقة تسري عليها احكام الميزانية العامة للدولة، ولا يخضع الصندوق لأحكام قانون المناقصات العامة أو الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة.

وتشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة قضائية او أكثر تعرض عليها تقارير اللجان الفرعية. وتباشر اللجنة القضائية أعمالها في مقر الإدارة العامة ويرأسها أحد رجال القضاء يرشحه وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، وتضم في عضويتها أربعة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة يختارهم مجلس الوزراء. وتبت هذه اللجنة في تقارير اللجان الفرعية بقرار نهائي ولا يجوز الطعن فيه امام القضاء او بأي طريق من طرق الطعن بعد موافقة المتضرر على ما جاء بقرار اللجنة الفرعية واللجنة القضائية. وتباشر اللجان الفرعية واللجان القضائية أعمالها وفقاً للإجراءات والاحكام التي يقررها مجلس الادارة وله في ذلك تحديد الوثائق والمستندات والأدلة التي تلزم للتقدير.

امتحانات الدور

بقسميهما العلمي والأدبي، والتي تبدأ في الخامس من شهر يوليو المقبل وتستمر حتى 16 من الشهر ذاته.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ان الاختبار النهائي للصف الـ12 علمي سيكون في 13 من الشهر نفسه، فيما تنطلق اختبارات الصف الـ12 في مرحلة التعليم الديني في 3 من شهر يوليو المقبل وتستمر حتى 17.

على صعيد متصل قالت الوزارة بأنه على الراغبين في تقديم طلبات التظلمات لامتحانات الـ12 بقسميه العلمي والأدبي والتعليم الديني، الدخول على موقع الوزارة ابتداء من يوم أمس ولمدة ثلاثة أيام، وبواقع ثلاث مواد دراسية كحد أقصى لكل طالب.

الطشة: إعمال

التي تستند إليها وزارة التعليم في توزيع البعثات الخارجية على الطلاب.

كما سأل عما إذا كانت هذه الآلية تتسم بالعدالة، مستفسراً عن عدم إعمال المساواة ومبدأ النسبة والتناسب بين خريجي التعليم الخاص والحكومي.

وخاطب الطشه وزير التعليم بقوله: «أنت تعلم أنك أمام مشكلة والحلول المؤقتة لا تحقق المصلحة ومن الواجب عليك أن تعمل بمبدأ تكافؤ الفرص وتحقق العدالة بين أبنائك الطلاب، ونحن بانتظار ردك على هذا الأسئلة في المهلة القانونية لكي يتحمل كل شخص مسؤولياته».

بوشهري: تعديلات

عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر «.

وأشارت إلى أن هذا النص يوجه القضاة –حين نظرهم الدعوى– للبحث عن عقوبات أشد منصوص عليها في قوانين أخرى، رغم أن القوانين الإعلامية الثلاثة التي تم ذكرها تكون العقوبات فيها محددة لأي مخالفة لأي نص وارد فيها.

أضافت أن هناك قضايا تكون عقوباتها في القوانين الإعلامية عبارة عن غرامات مالية، لكنها تنتهي بالسجن نتيجة بحث القضاة عن عقوبات أشد لتلك المخالفات، مؤكدة أن هذا الأمر يمثل ثغرة خطيرة في التشريعات أدت إلى الحد من الحريات الإعلامية والتعبير لدى الأفراد.

وشددت بوشهري على ضرورة أن تكون القوانين المتعلقة بالإعلام، قوانين منظمة ومطورة له وليس الهدف منها تطبيق عقوبات، وفي المقابل تكون ممارسة الحريات الإعلامية من خلال المؤسسات والأفراد ممارسة مسؤولة لا تمس كرامات الناس وحياتهم الشخصية ومعتقداتهم.

وطالبت بأن يكون دور الإعلام في الكويت مساهما في حماية الديمقراطية والحريات ويسلط الضوء على الفساد وقضايا المال العام وينشر الثقافة والفنون وأن يعيد الحريات إلى موقعها الحقيقي في الكويت.

من ناحية أخرى أكدت بوشهري أهمية الحقوق المدنية لشريحة المعاقين من أبناء الكويتيات مضيفة إنها أعادت تقديم اقتراحين بقانونين سبق أن تقدمت بهما في المجلس المبطل، الأول خاص بالحقوق المدنية لأبناء الكويتيات، كما تقدمت بتعديل على قانون ذوي الاعاقة لإضافة الأم الكويتية التي ترعى بنتا أو ابنا من ذوي الإعاقة لأب غير كويتي تحت مظلة هذا القانون.

وأكدت أنها ترحب بأي ملاحظات تقدم على تلك الاقتراحات سواء من الإخوة النواب أو أصحاب الاختصاص في هذا الشأن، خصوصا أن هذه القوانين تخاطب شريحة مهمة وكبيرة في المجتمع الكويتي

عبد الهادي العجمي

صباح الأحمد والوفرة وضاحية علي صباح السالم والخيران بها قضايا متعددة ومتراكمة.

وأشار إلى أن الحديث عن هذه المشاكل مستمر سواء من قبل النواب السابقين وأبناء هذه المناطق، مضيفاً أن الحلول قدمت على شكل قوانين ولكن ما زالت الحلول لهذه المشاكل مرتبطة بتعاون المؤسسات الحكومية وما زال سكان هذه المناطق يعانون من عدم التنسيق بين الجهات الحكومية.

وأكد أن تشكيل اللجنة المؤقتة هو آلية للحل والاستمرار في نظر المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق وطرحها واحدة تلو الأخرى، مشيرا إلى أن اللجنة لها الحق في دعوة المسؤولين في الجهات الحكومية وكذلك المواطنين، ومن ثم وضع التصورات والحلول التفصيلية ومراقبة تنفيذها من قبل الجهات التنفيذية.

أضاف إن الطلب سيعرض في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة، متمنيا أن ينال المقترح موافقة المجلس وأن يعود خير هذه اللجنة لأبناء هذه المناطق المتضررة.

بدء أول

1444، الذي يوافق غدا الثلاثاء.

وقالت السلطات السعودية إن عدد الحجاج القادمين عبر المنافذ الدولية للمملكة بلغ أكثر من 1.6 مليون حاج، بينما توقعت وزارة الحج أن يصل العدد الإجمالي للحجاج هذا العام إلى نحو 2.3 مليون حاج، قادمين من نحو 160 دولة.

من جهتها، بدأت وزارة الداخلية السعودية تنفيذ خطة مرورية تقضي بمنع المركبات غير المصرح لها بدخول المشاعر المقدسة، بهدف ضبط عملية إدارة الحشود في الموسم.

وقال مراسل الجزيرة من محيط الحرم المكي صهيب جاسم إنه بعد 3 مواسم حج مقيدة بإجراءات مواجهة وباء كورونا، فإن هذا العام هو عام العودة إلى الوتيرة العادية لتوافد ضيوف الرحمن، مضيفا أن التقديرات تفيد بتوافد أكثر من مليوني حاج، اختار أكثر من 800 ألف منهم زيارة المدينة المنورة لزيارة رسول الله صلى عليه وسلم والصلاة في مسجده، قبل التوجه إلى مكة المكرمة.

وذكر مراسل الجزيرة أن إحصائيات حج العام الماضي تفيد بأن 35 في المئة الذين أدوا الحج كانوا من آسيا، و21 في المئة من الدول العربية، و13 في المئة من أفريقيا و11 في المئة من دول الأميركيتين وأوروبا وأستراليا، وأضاف المراسل أن أكثر من نصف عدد الحجاج هذا الموسم قدموا من مناطق جنوب شرقي آسيا.

وقال مراسل الجزيرة في محيط الحرم المكي بدر الربيعان إن السلطات السعودية استعدت لموسم الحج على الصعيد الأمني والصحي، حيث وضعت عشرات الخطط لضبط مسار وتحركات الحجيج في مختلف المشاعر المقدسة.

«فاغنر» أوقفت

قبل ذلك وبحلول مساء أمس الأول السبت غادر مؤسس وقائد مجموعة «فاغنر» يفغيني بريغوجين وقواته مدينة روستوف «550 كيلومترا جنوب موسكو»، وذلك بعد أقل من 24 ساعة على بدء التمرد.

وجاءت المغادرة بموجب الاتفاق الذي توسط فيه لوكاشينكو، ونص على إنهاء التمرد مقابل ضمانات أمنية لقائد فاغنر ومقاتليه.

وتشمل هذه الضمانات إسقاط تهم التمرد عن بريغوجين وأفراد مجموعته، وتسمح لقائد فاغنر باللجوء إلى بيلاروسيا.

وكان يفغيني بريغوجين أعلن أن قواته ستعود إلى معسكراتها بعدما اقتربت من موسكو 200 كيلومتر، مؤكدا أن القرار اتخذ «حقنا للدماء الروسية».

وأكد الكرملين أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على الوساطة التي قام بها الرئيس البيلاروسي، والتي وضعت حدا لتمرد شكّل أكبر تحد لبوتين منذ وصوله للسلطة عام 1999.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف إنه لا علم له بأي تغييرات بشأن ثقة الرئيس فلاديمير بوتين بوزير الدفاع سيرغي شويغو، نافيا أن تكون المفاوضات مع بريغوجين تضمنت بحث إقالة مسؤولين بوزارة الدفاع الروسية.

وأثار التقدم السريع لقوات فاغنر باتجاه موسكو وعدم المقاومة من قبل الجيش الروسي تساؤلات عن مدى إحكام بوتين قبضته على السلطة.

ونشرت مواقع روسية صورا للحظة مغادرة بريغوجين مقر قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية بمدينة روستوف، التي سيطر عليها مقاتلوه صباح أمس السبت.

وأكدت وكالة إنترفاكس أن قوات فاغنر غادرت مع جميع آلياتها بشكل كامل مقر قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية في روستوف القريبة من مقاطعة دونيتسك «شرقي أوكرانيا».

وكان مقاتلو فاغنر توغلوا باتجاه روستوف من منطقة دونيتسك، حيث يقاتلون في الصفوف الأمامية ضد القوات الأوكرانية.

وأفاد مراسل الجزيرة بأن الحياة بدأت تعود إلى طبيعتها في روستوف بعد انسحاب قوات فاغنر منها.

ووفقا لمواقع روسية، فإن 5 آلاف مقاتل من فاغنر كانوا في طريقهم إلى موسكو قبل أن يعلن بريغوجين وقف تقدم قواته وإعادتها لمواقعها السابقة.

وسيطرت قوات فاغنر على المنشآت العسكرية في روستوف، التي تعد مركزا للعمليات الروسية في أوكرانيا، وكذلك في مقاطعة فورونيج، وبدا أنها تتقدم إلى موسكو من دون مقاومة كبيرة، رغم تعرضها لضربة جوية قرب فورونيج.

وكان بريغوجين أطلق على تمرد قواته «مسيرة العدالة»، وقال إنها كانت تستهدف القادة العسكريين، وفي مقدمتهم وزير الدفاع سيرغي شويغو وقائد هيئة الأركان فاليري غيراسيموف.

ويتهم قائد فاغنر القادة العسكريين بالفساد وعدم الكفاءة، ويحملهم مسؤولية تعثر الهجوم الروسي في أوكرانيا.

في هذه الأثناء، ذكرت الوكالة الاتحادية للطرق في روسيا أن القيود المفروضة على حركة المرور على طريق إم–4 السريع الرئيسي في منطقتي موسكو وتولا مستمرة أمس الأحد.

ويأتي هذا الإعلان بعد أن نقلت وكالة تاس أنه تم رفع كافة القيود التي سبق فرضها على الطرق السريعة في روسيا.

«الفاو»: نحتاج

إيجاد مخرج حتى الآن.

ووفق الأمم المتحدة، غادر مليون ونصف المليون سوداني العاصمة منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل بين الجيش بقيادة عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو «حميدتي».

أما ملايين السودانيين الآخرين الذين بقوا في العاصمة فيعيشون بلا كهرباء منذ الخميس.

وسقط 20 قتيلاً وعشرات الجرحى إثر القتال الدائر بين الجيش والدعم السريع بمدينة نيالا بولاية جنوب دارفور.

ووقعت قذائف مدفعية ثقيلة وخفيفة في مناطق مأهولة بالسكان وتحديداً في أحياء «الوادي، المزاد، الجمهورية والجير» إضافة لمعسكرات النازحين شمال مدينة نيالا.

يأتي ذلك فيما قالت منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» إن الأزمة الحالية في السودان أدت إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وإنه من المتوقع أن يزداد الجوع بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد مع اقتراب موسم الجفاف المعتاد الذي يمتد من يونيو إلى سبتمبر.

وأضافت المنظمة أنها تحتاج إلى مبلغ 95 مليون دولار أميركي، لتتمكن من إنقاذ نحو 15 مليون شخص، من خلال تزويد المزارعين بالبذور والمعدات الزراعية وحماية قطعان المواشي وتجديد مواردها.

ولفتت المنظمة إلى أنها تسعى إلى مساعدة أكثر من مليون من المزارعين الضعفاء وعائلاتهم من الآن وحتى نهاية يوليو عبر تزويدهم ببذور الحبوب لزرعها في الولايات الـ14 للبلاد.